باللادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة تقيد المطلقة العامة

باللادوام الذاتي ومعنى اللادوام الذاتي ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعة البتة في زمن من الازمنة فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف فافهم قوله المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما اي لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل العرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا بالدوام لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لادائما اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل والوقتية والمنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتي حذف من اسمها لفظ الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هي الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقتا ما لادائما اي لاشئ من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة هي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو قولنا لاشئ من الانسان بمنفس بالضرورة وقتا ما لادائما اي كل انسان منفس بالفعل بالضرورة الذاتية معنى اللاضرورة الذاتية ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف المقابل كما مر فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيف قوله الوجودية اللاضرورية لان معنى المطلقة العامة هي فعلية النسبة ووجودها في وقت من الاوقات ولا اشتمالها على اللاضرورية فالوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية نحو كل انسان منفس بالفعل لادائما بالضرورة اي لاشئ من الانسان بمنفس بالامكان العام فهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة احداها موجبة والاخرى

او باللادوام الذاتي انما قيد اللادوام بالذاتي لان تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفي لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع باللادوام الذاتي كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الاربع مع كل من تلك القيود الاربعة ستة عشر ثلاثة منها غير صحيحة واربعة صحيحة معتبرة والبقية الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم ايضا انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة باللادوام واللاضرورة الذاتيين كذلك يمكن تقييدها باللادوام واللاضرورة الوصفيين وهذان ايضا من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذلك باللادوام الذاتي والوصفي لكن هذه الاحتمالات الثلاثة ايضا غير معتبرة عندهم وينبغي ان يعلم ان التركيب لا ينحصر فيما اشرنا اليه بل يمكن الاشارة الى بعض اخر وتمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن الملتبه بعد التنبيه بما ذكروه يتمكن من استخراج اي قدر شاء الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مقيدة باللادوام الذاتي نحو لاشئ من الانسان بمنفس بالفعل لادائما اي كل انسان منفس بالفعل مركبة من مطلقتين عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة الخ اي كما انه حكم في الممكنة العامة باللاضرورة الجانب المخالف فقد حكم بلا ضرورة

سالبة

ورة

ضرورة

Copyright Zhejiang Sci-Tech University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)